واقع تطبيق التدقيـــق الشّـرعـي الداخلـــيّ وسُبل تحسينه فـــي المصارف الإسلاميـــة الليبية .

د. مُحمّد عليّ الشائبي د. مُحمّد الطّاهر المحـــروق
قسم المحاســبة – جامعة صبراتة

The Reality of Implementing Internal Sharia Audit and Ways to Improve It in Islamic Banks in Libya

mohammed.alshaebi@sabu.edu.ly
mohamed.almahrouq@sabu.edu.ly

Abstract:

This study aims to assess the reality of implementing internal Sharia auditing in Islamic banks in Libya and explore ways to enhance and strengthen it. It also examines the challenges that may hinder the internal Sharia auditing process.

To achieve this, the study adopts a descriptive-analytical approach, utilizing surveys to collect data from a sample of employees in Islamic banks in the city of Sorman. Appropriate statistical methods, including the T-test, were employed.

The findings indicate that Islamic banks in Libya demonstrate a strong commitment to Sharia principles and that internal Sharia auditing plays a significant role in enhancing customer trust and ensuring the legitimacy and compliance of financial transactions. However, there remains ambiguity regarding the role of Sharia boards within the organizational structures.

The study proposes several recommendations to enhance the effectiveness of internal Sharia auditing, such as clarifying the role of Sharia supervisory boards, developing a standardized procedural manual, and training specialized human resources.

Keywords: Internal Sharia Audit – Islamic Banking – Sharia Supervision

الملخّـــص:

تهـــدف الدّراســـة إلى البحث في تقييم واقع تطبيق التدقيق الشـــرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا وسُبل تحسينه وتعزيزه، كما يتناول البحث الكشف عن

التحديات التي قد تواجه عملية التدقيق الشرعي الداخلي، ولتحقيق ذلك، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات باستخدام الاستبانة واستطلاع رأي عينة من موظفي المصارف الإسـلامية الليبية في مدينة صرمان، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، واختبار (T.test) ، وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية في ليبيا لديها التزام بشكل جيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وإن للتدقيق الشرعي دور مهم في تعزيز ثقة العملاء وضمان سلامة وشرعية معاملات المصارف الإسلامية. إلا أن هناك غموضًا في دور الهيئات الشرعية ضمن الهياكل التنظيمية، وتقترح الدراسة بعض التوصيات لتعزيز أداء التدقيق وضمان فعاليته، مثل ضرورة وضوح دور هيئات الرقابة الشرعية، وإعداد دليل إجرائـــي عملي موحد، وتأهيل الكوادر البشـــرية المتخصصة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الشّـــرعي - الصيرفة الإسلامية – الرقابة الشرعية

المقدمـــــة :

تشـــــهد الصناعة المصرفية الإسلامية توسعاً كبيراً في العقود الأخيرة؛ ولأنها تختلف عن المصارف التقليدية، حيث تلتزم بأحكام شرعية كمرجع أساسي لها تكفل مشروعيتها ، وكذلك يوفر لها الاستمرارية، ويمهد لها الطريق ويوضح لها المسار ويبين لها الأدوات والوسائل التي تتبعها، وجاء التدقيق الداخلي الشرعي أحد المكونات الأساسية لضمان توافق العمليات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبهدف توفير الرقابة المستمرة والتأكد من الالتزام بالمبادئ الشرعية، وهو ما يعزز من ثقة العملاء والمستثمرين في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ومع ذلك تواجه المصارف الإسلامية بصفة عامة، بما في ذلك المصارف الليبية والتي باتت اليوم تعمل تحت غطاء قانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية الصادر عن المؤتمر الوطني العام وهي أعلى سلطة تشريعية، والذي ينص في مادته رقم (5) "وي تعين على الجهات ذات العلاقة تنظيم المعاملات المدنية والتجارية والمصرفية بما يتوافق كلياً مع أحكام الشريعة الإسلامية". تواجه المصارف في ليبيا بعض التحديات في شأن التدقيق الداخلي الشرعي قد تتعلق بالكفاءة، وتوافر الكوادر المتخصصة، والالتزام بالمعايير الشرعية. فالمؤسسات المالية والمصرفية الليبية لا تزال تسعى إلى تطوير منظومتها في إطار تبني نظام مصرفي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولوحظ ضعف مستوى الأداء

سواء في العنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف سببه حداثة الصيرفة الإسلامية داخل البلد التي تعتبر في طور التحول نحو الصيرفة الإسلامية (1).

إن ما يتعلق في هذا الجانب بالتدقيـق الداخلي الشرعي يحتاج إلى دراسة لفهم وتقييم واقع التدقيق ومواطن القوة والضعف لغرض تطويره وتحسينه. فقد أكد الخليفي على دور التدقيق الشرعي في تحقيق الشفافية المالية وضمان الالتزام بأحكام الشريعة (2).

ومن هنا، ومن خلال هذا البحث، يسعى الباحثان إلى البحث في تقييم لواقع تطبيق التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية في ليبيا.

مشـــــــكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تأخـــذ المصارف الإسلامية على عاتقها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتقييد بما حلله الله والابتعاد عما حرمه الله سبحانه وتعالى. وهنا يأتي الدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الشرعية عبر أدواتها في تحقيق ذلك وضمانه. ولعل التدقيق الشرعي من أهم أدوات الرقابة الشرعية ويعتبر خط الدفاع الأول للتأكد من مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وللحد من أي حالة سلبية ممكن أن تحـــدث (3)، حيث يعد التدقيق الشرعي الداخلي من أهم الآليات لضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتعزيز ثقة العملاء. وبحسب دراسة القحطاني، ودراسة الدكاش ، فإن التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية غالبًا ما يواجه تحديات متعلقة بنقص الكفاءات المتخصصة والمؤهلة التي لديها المعرفة الشرعية والمالية وغياب التدريب المستمر للمدققين الشرعيين (4) (5) . وليست المصارف الإسلامية الليبية بمنأى عن هذه التحديات والتي قد تعيق فعالية وكفاءة التدقيق الشرعي بها، بل يُضيف عيسى، في دراسته عن المصارف الإسلامية في ليبيا إلى تحديات أخرى تتمثل في البيئة الاقتصادية غير المستقرة، والقصور في التنسيق بين الهيئات الشرعية المركزية ووحدات التدقيق الشرعي الداخلي(6). وهذا ما أكده الصهبي وآخـــرون (7) ، ومن هنا، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي :

1- ما واقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا؟

2- ما هي سُبل تحسين التدقيق الشرعي الداخلي والرفع من كفاءته في تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؟

فرضية البحث :

من خلال أسئلة وأهداف الدراسة يحاول الباحثان التحقق من الفرضية التالية:

يوجد تطبيق للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- بيان مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي وواقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا.

2- تقيم واقع التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا.

3- التعرف على سُبل تعزيز دور التدقيق الشرعي الداخلي والرفع من كفاءته في تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع التدقيق الشرعي الداخلي، والذي يمثل أساساً مهماً لضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع العمليات والأنشطة المصرفية. كما يمكن اعتبار الدراسة مساهمة من الجانب الأكاديمي، حيث تطرح أحد الموضوعات المهمة المتعلقة بمجال الصيرفة الإسلامية. ومرجعًا لأصحاب القرار في تحسين جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف، وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا.

حدود الدراسة:

يهدف تحديد نطاق الدراسة إلى توجيه الجهد والعمل المبذول في الدراسة وضمان تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية. وتأتي حدود هذه الدراسة على النحو التالي:

ـ الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة موضوع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك من حيث مفهوم التدقيق الشرعي وأهميته في المصارف الإسلامية، وسبل تعزيزه والرفع من كفاءته.

ـ الحدود المكانية والزمانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في المصارف الإسلامية داخل حدود مدينة صرمان. وأجريت الدراسة في سنة 2024م.

الدراسات السابقة:

1- دراسة Hassin & Zan2018، بعنوان Shariah Audit for Islamic Financial Institutions (IFI's): Issues and Challenges(التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية- القضايا والتحديات). حيث تناولت الأدبيات المتعلقة بالتدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الدولية واكتشاف التحديات والقيود التي تواجهها المؤسسات المالية في تطبيق الحوكمة الشرعية وتقديم توصيات لتعزيز ممارسات الحوكمة الشرعية، وتوصلت إلى أن عدد كبير من الدراسات ناقشت فجوة وعقبات التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الدولية، ولا يزال هناك عدد قليل من القضايا التي لم يتم حلها حتى اليوم من حيث التأهيل، واستقلالية المدقق الشرعي وعدم وجود مدقق شرعي خارجي. وعلى الرغم هذه التحديات والعقبات، إلا أنه ينبغي اعتبارها فرصاً للمضي قدماً في المستقبل (8).

2- دراســـة : (يحي، ومحمود، 2022)، والتي جاءت بعنوان تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية العراقية ، دراسة حالة في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي. حيث هدفت الدراسة الى تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي، وخلص البحث الى أن وظيفة التدقيق الشرعي تؤدي الى تحسين الأداء في المصرف كنشاط مستقل وموضوعي، وان هناك قلة في عدد وخبرة الكادر الوظيفي من المدققين الشرعيين الداخليين قياساً بالأعمال الملقاة على عاتقهم، وأوصى البحث بتوصيات أهمها حصول المدقق على شهادة التدقيق الشرعي، ومنح مكافأة وحوافز وجوائز تشجيعية للموظفين المجتهدين في هذا المجال، والمتابعين للتطورات في المعايير والتوصيات والتعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي (9).

3- دراســـة : البحباح وآخرون، 2021)، بعنوان الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي. وهدفت الدراسة إلى معرفة آلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه المصرف والرقابة الشرعية في عملية التطوير. واستخدام الباحثون دراسة الحالة والمقابلات مع المديرين والموظفين في مجال الرقابة الشرعية بالمصرف الإسلامي الليبي. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى الدور الهام والفعال للرقابة الشرعية، وأن المصرف يواجه بعض المعوقات التي تؤثر عليه كالظروف السياسية

والاقتصادية، وضعف الكادر الوظيفي الذي يؤثر على عملية التطوير. وتوصي الدراسة بالاهتمام بقسم التطوير والبحوث الشرعية، وتطوير الكادر الوظيفي والقيام بدورات تدريبية متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي(10).

4- دراســـة : (الدكاش، 2024). بعنوان التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ضوء التحول الرقمي. حيث قدمت الدراسة تحليلًا لدور التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ظل التحول الرقمي. ومدى تأثير التحول الرقمي في تحسين كفاءة التدقيق الشرعي الداخلي. كما تناولت بعض التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي الداخلي مثل ضعف البنية التحتية التقنية، قلة الخبرات البشرية المتخصصة في التدقيق الرقمي، وصعوبة مواكبة التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية (11).

التعليق على الدّراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة حول توضيح مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي كجزء أساسي ومهم في نظام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات السابقة، والتي تناولت تجارب التدقيق الشرعي في بيئات تختلف عن البيئة الليبية. إلا انها تفتقر إلى تناول الموضوع بشكل يجمع بين تقييم واقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي وسبل تعزيزه وتطويره، كما جاء في أهداف هذه الدراسة الحالية. حيث لم تحظى المصارف الليبية والتي تعمل في بيئة تنظيمية واقتصادية مختلفة قد تتسم بعدم الاستقرار في بعض الفترات بالاهتمام البحثي الكافي والمركز على حد علم الباحثان. حيث تُبرز الدراسة الحالية خصوصية بيئة العمل للمصارف الإسلامية الليبية وتحاول الدراسة الحالية أن تسد هذه الفجوة من حيث التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية في ليبيا، وإبراز سبل تعزيزه وتطويره في بيئة المصارف الإسلامية الليبية.

الإطار النظري للدراسة :

مفهوم التدقيق الداخلي الشرعي:

هو عملية تقييم مستقلة لأنشطة وعمليات المصارف الإسلامية، ويتم وفق منهجية يتم من خلالها ضمان توافق هذه الأنشطة والعمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية. والامتثال للمعايير الشرعية مثل تلك التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) ، ويعرفه مشعل، بأنه " نشاط تقييمي، يشمل

فحص وتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الشرعية بهدف معرفة ما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفران تأكيداً معقولاً بأن إدارة المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وفقا ملا تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة"(12).

ويمثل التدقيق الداخلي الشرعي أحد أهم عناصر نظام الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية والذي كما جاء تعريفها في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (3) بأنها "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها"(13). وكما عرفت أيضا أنها " نظام متكامل، شامل، ذو مقومات أساسية، وأهداف محددة، وأساليب وأدوات يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق التزامها بأحكام الشريعة" (14). ومن هنا: فإن التدقيق الداخلي الشرعي هو أحد مكونات الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي فهو كيان إداري (وحدة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي ويخصص له مدققين شرعيين داخليين لديهم كفاءة محاسبية ومالية وشرعية تؤهلهم من تنفيذ واجباتهم بكل كفاءة وفعالية في ضمان التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية(15).

وتتضح أهمية التدقيق الشرعي في دوره نحو توجيه أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، لضمان التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها. وذلك ضمن نظام شرعي متكامل يشمل الرقابة الشرعية وإدارة للمراجعة والتدقيق الشرعي وهيئة للرقابة الشرعية، وذلك بهدف تعزيز كفاءة الإدارة في مواجهة المخاطر وضمان الالتزام بالأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية. بالإضافة الى الالتزام بقرارات هيئات الرقابة الشرعية، التي يقودها خبراء في الفقه المالي الإسلامي، وفقه المعاملات. كما يُعد التدقيق الشرعي حلقة وصل بين جميع عناصر المؤسسة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية، لضمان تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عنها بأفضل صورة ممكنة، بما يحقق مصالح المؤسسة وعملائها.

مهام التدقيق الشرعي الداخلي:

تتمثل واجبات المدقق فيما يلي(16):

- التحقق من مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- التحقق من مدى التزام المؤسسة المالية للفتاوى والإرشادات والتوجيهات الصادرة م هيئة الفتوى والرقابة

الشرعية.

- مناقشة الملاحظات والقضايا التي توصل إليها جهاز الرقابة الداخلية مع مسؤولي البنك.
- تقديم تقارير دورية حول نتائج الفحص لعمليات المؤسسة ورفعها للجهات المختصة مع تقديم نسخ للهيئة الشرعية.
- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لتوجيهات الهيئة الشرعية وفتاواها.

إن الهدف الأساسي للرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي هو التأكد من أن إدارة المصرف تفي بمسؤولياتها التنفيذية تتوافق أحكام ومبادئ الشريعة مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية للبنك وتعتبر الرقابة الشرعية الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المصرف ويتم تشغيلها وفقاً للسياسات التي يضعها المصرف (17).

ويقوم قسم إدارة التدقيق الداخلي أو إدارة الرقابة الداخلية بعمل الرقابة الشرعية الداخلية، شرط أن يكون لديهم التأهيل اللازم لهذه المهمة وأن يتمتعون بالاستقلالية، وأن يتصفوا بالإتقان المهني، وأن تتوافر لديهم خلفية أكاديمية مناسبة، وتدريب ملائم على واجبات ومهام الرقابة الشرعية الداخلية. ويجب أن يكون موقع الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمصرف كافي للسماح للرقابة الشرعية الداخلية بإنجاز مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المراقبون والمدققون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة ومجلس الإدارة، كما يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على المستندات والتقارير، ويكون رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولاً أمام مجلس الإدارة، وعليه التأكد من شمولية نطاق عمل الرقابة الشرعية وعليه التحقق من أن الاجراءات المناسبة الخاصة بتوصيات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم اتخاذها، ويجب أن يكون المدققون الشرعيون الداخليون موضوعيين في أداء أعمالهم (18).

واقع التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا:

بدأت رحلة ليبيا في تلمس طريقها نحو الصيرفة الإسلامية بصدور منشور مصرف ليبيا المركزي رقم 9 لسنة 2009 ، ثم اتبعها بمنشور رقم 9 لسنة 2010 بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة والتي طالب فيها المصارف التجارية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية بديلة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بضرورة اتباع والتزام أفضل الممارسات والمعايير المتعلقة بإدارة وتنظيم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية واستناداً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية

الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI). وتلى ذلك العديد من الإجراءات التي تدعم التحول نحو الصيرفة من خلال اصدار قانون (رقم 46 لسنة 2012) بشأن تعديل القانون (رقم 1 لسنة 2005) ، واضافة فصل خاص بشؤن الصيرفة الإسلامية. والتي أشارت المادة المائة مكررة (8) بأن يكون في كل مصرف يمارس أنشطة الصريفة الإسلامية إدارة للمراجعة والتدقيق الشرعي، تكون تبعيتها لمجلس إدارة المصرف مباشرةً وتختص بالمراجعة والتدقيق الشرعي لأعمال اليومية بالمصرف، وفقاً للمعايير المقررة في شأن تدقيق العمليات المصرفية الإسلامية. كما إنها تخضع لرقابة واشراف مجلس الإدارة. والزامها إعداد تقارير دورية (ربع سنوية) وإحالة نسخة منها إلى هيئة الرقابة الشرعية والتي بدورها تشكل وتتبع الجمعية العمومية للمصرف وتخضع من حيث الاشراف الفني لهيئة الرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي. كما أضاف المشرع إلى اختصاص إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي بالمصرف مهمة بالتنسيق بين إدارة المصرف وكل من هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين.

ويمكن توضيح هذه العلاقات التنظيمية من خلال الشكل رقم (1) والذي يبين التداخل في الاشراف والمرجعية

شكل رقم (1). المصدر (19)

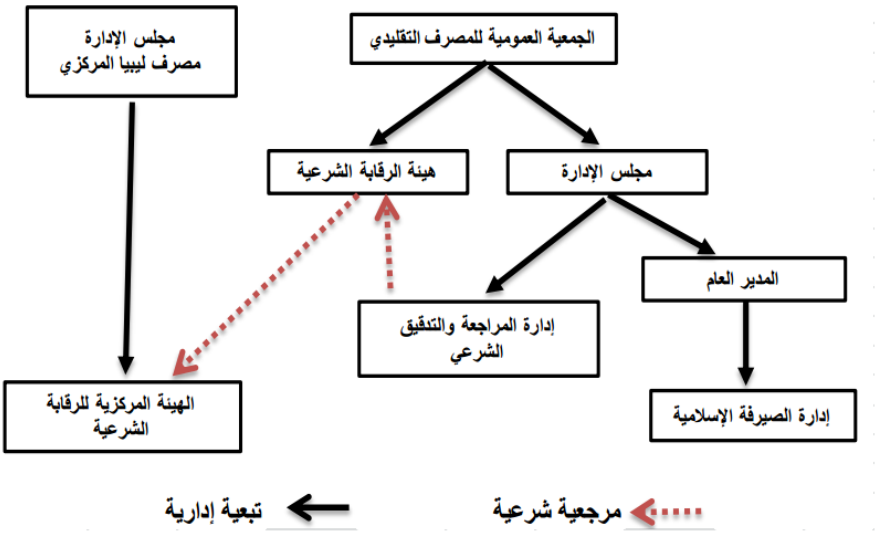

والذي يشير إلى وجود خلل في حوكمة العمل المصرفي الإسلامي نتيجة غياب دور هيئة المركزية للرقابة الشرعية، وسوء عمل إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي بسبب التداخل بين تبعيتها الإدارية ومرجعيتها الشرعية (20). ، وبحسب (21) فإن واقع نظام الرقابة الشرعية في ليبيا يظهر تدخل إدارة المصارف الإسلامية في عمل إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي من ناحية التعيينات والإعفاءات وكذلك التدخل في إقرار بعض منتجات وصيغ التمويل دون عرضها على الهيئات الشرعية، وبالتأكيد فإن هذا الوضع ليس مثاليا ولا يحقق الموضوعية والحياد والاستقلالية، مما يؤدي إلى غياب عمل الهيئة الشرعية وتعطيل منح العديد من عقود التمويل للعملاء. ويضيف أيضاً أن هناك نقص في كفاءة الكادر البشري المؤهل شرعياً ومهنياً، ويرجع ذلك بسبب قلة الجامعات والمعاهد التي تخرج طلبة متخصصين في عمل المؤسسات المالية الإسلامية. الأمر الذي يعيق من تطور مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي. كما تعاني إدارات التدقيق الشرعي من قلة التطوير المستمر للمدققين الشرعيين مهنياًوشرعياً، ويرجع سبب ذلك لعدم استجابة إدارة المصارف لمتطلباتهم في حضور الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات الدولية (22).

منهجية الدراسة وتحليل البيانات:

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع الجانب النظري المتعلق بالتدقيق الشرعي الداخلي من خلال الكتب والمراجع والدراسات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم تصميم استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)**، وحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري. فضلاً عن استخدام **(One Sample T-test)**.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة المصارف الإسلامية في ليبيا، وكانت عينة الدراسة في موظفي أقسام المراجعة والتدقيق بالمصارف داخل مدينة صرمان. وقد عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من أصحاب الخبرة، وقد أخذ الباحثان بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية. وتم توزيع عدد (35) استبانة على عينة الدراسة وتم استلام عدد(28) استبانة ما يشكل نسبة 80% واستخدام الباحثان البرنامج الإحصائي **(SPSS)**، واختبار ألفا كرونباخ **(Cornbach Alpha)**

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ترابط وموثوقية فقرات الاستبانة وصدق الاجابات وثباتها تم استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 75.1% وهي نسبة مقبولة وتعطي مستوى جيد من الموثوقية والثبات للإجابات والبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة كأداة للدراسة، حيث يعتبر الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل (ألفا المعيارية 60%) (23). مما يدل إن هذا المقياس ثابت، أي أن المستجوبين يفهمون عباراته بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحثان.

جدول (1): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alpha)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
فقرات الاستبيان ككل	13	0.751

وصف أفراد العينة :

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بعينة الدراسة من حيث اسم المصرف.

جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب فرع المصرف

اسم المصرف	العدد	النسبة
الجمهورية فرع صرمان	**9**	**% 32.2**
شمال افريقيا فرع صرمان	**7**	**% 25.0**
اليقين فرع صرمان	**5**	**%17.8**
الصحاري فرع صرمان	**7**	**%25.0**
الإجمالي	**28**	100.0%

بناءً على الجدول رقم (2) الموضح أعلاه، يتضح إن عدد المستجوبين حسب كل فرع مصرف.

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاه أراء عينة الدراسة:

يهدف هذا التحليل لمعرفة اتجاه اراء المستجيبين حول عبارات محور الدراسة في الاستبيان، ويتضح ذلك من تباين الإجابات حول خيارات المقياس الخماسي لكل فقرة. ويكون ذلك عن طريق احتساب المتوسطات لمعرفة مدى التوافق في اتجاه الإجابات وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي. حيث كلما كانت قيمة المتوسط بين (1 – 1.79)

دلت على عدم الموافقة بشدة، وكلما كانت القيمة بين (4.20 – 5) دلت على الموافقة بشدة.

جدول (3): إجابات عينة الدراسة حول واقع تطبيق التدقيق الشرعي

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التوافق
1	هناك التزم من المصارف الإسلامية في ليبيا بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها	3.80	.8910	جيد
2	يوجد لدى المصارف الإسلامية في ليبيا هيئات رقابة شرعية مستقلة عن الإدارة التنفيذية.	3.90	.7640	مرتفع
3	يتم إجراء التدقيق الشرعي على جميع المعاملات بشكل دوري ومنظم.	3.51	.7180	جيد
4	تعمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا وفق معايير موحدة للتدقيق الشرعي.	3.80	.7525	جيد
5	تتخذ هيئات الرقابة الشرعية الإجراءات اللازمة لمعالجة أي مخالفات يتم اكتشافها فوراً.	3.30	.8178	متوسط
6	تصدر هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا تقارير دورية عن نتائج أعمالها.	3.45	.8770	جيد
7	يعمل التدقيق الشرعي على ضمان سلامة وشرعية معاملات المصارف الإسلامية.	4.10	.7420	مرتفع
8	يلعب التدقيق الشرعي دوراً مهماً في تعزيز ثقة العملاء في المصارف الإسلامية في ليبيا.	4.00	.7610	مرتفع
9	هناك حاجة إلى تطوير التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا	4.10	.7670	مرتفع
10	يواجه التدقيق الشرعي الداخلي بعض التحديات في المصارف الإسلامية في ليبيا	4.20	.6110	مرتفع
11	من التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي الداخلي للمصارف الإسلامية في ليبيا نقص الكوادر المؤهلة مهنياً	3.95	.7110	مرتفع
12	من التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في ليبيا عدم وجود إجراءات عملية موحدة	3.85	.7630	جيد
13	من التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في ليبيا عدم وضوح دور هيئات الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمصارف.	3.88	.7125	جيد
المتوسط العام		3.84	.8978	جيد

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (3)، والتي تبين إجابات عينة الدراسة حول واقع تطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في ليبيا، وبعض التحديات التي قد تواجه. ويمكن استخلاص بعض النتائج المهمة ومناقشتها في عدد من النقاط الآتية:

1- التزام المصارف الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، بمتوسط جيد (3.80) مما يؤكد على أن المصارف الإسلامية في ليبيا ملتزمة بشكل كبير بتطبيق الأحكام الشرعية في أنشطتها، وهذا أمر حيوي وجيد لضمان الالتزام بضوابط التدقيق الشرعي.

2- المصارف الإسلامية في ليبيا لديها هيئات رقابة شرعية مستقلة عن الإدارة التنفيذية بمتوسط مرتفع (3.90) وهذا مؤشر جيد على إمكانية تحقيق أهداف الرقابة الشرعية. ومن جهة أخرى يظهر لنا النتائج عدم وضوح دور هيئات الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمصارف وبمتوسط جيد (3.88) الامر الذي شكل أحد التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي الداخلي، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما ورد في تقرير مؤتمر الصيرفة الإسلامية 2021.

3- نتيجة العبارة رقم 3 تشير الى متوسط جيد (3.48)، مما يوضح أن التدقيق الشرعي يُجرى بشكل دوري ومنظم على جميع معاملات المصارف الإسلامية. الأمر الذي قد ينعكس على تعزيز وزيادة ثقة العملاء في المصارف الإسلامي، وهذا ما يؤكده متوسط مرتفع (4.00) للعبارة رقم 8.

4- النتيجة المرتفعة بشكل واضح وبمتوسط (4.20) تؤكد على أن التدقيق الشرعي الداخلي وبصفة عامة يواجه تحديات كبيرة في المصارف الإسلامية في ليبيا، ويؤكد وجود هذه التحديات في النتيجة المرتفعة بمتوسط (3.95) والتي تشير إلى أن نقص الكوادر البشرية المؤهلة مهنياً والمتخصصة في المجال التدقيق الشرعي الامر الذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي.

5- بالرغم من ان هيئات الرقابة الشرعية تعمل وفق معايير موحدة للتدقيق الشرعي بمتوسط جيد (3.80) وهذا من شأنه تحقيق الانضباط والاتساق في كافة عمليات التدقيق الشرعي إلا ان عدم وجود إجراءات عملية موحدة يشكل تحدي مهم للتدقيق الشرعي حيث تظهر نتيجة المرتفعة بمتوسط (3.95). والذي يعتقد انه بسبب غياب دليل اجرائي عملي موحد للتدقيق الشرعي.

كما تظهر نتائج التحليل ان التدقيق الشرعي التدقيق الشرعي له دوراً في ضمان سلامة وشرعية معاملات المصارف الإسلامية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تطوير التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا.

وبصفة عامة يتضح أن هناك توافقاً على أهمية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا وأنه يواجه عدداً من التحديات وبحاجة إلى مزيد من التطوير. ويظهر لنا ان التوافق على فقرات واقع تطبق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في ليبيا "مرتفع"، حيث بلغ المتوسط العام **3.84** وبانحراف معياري **.8978**

اختبار (One Sample T-test):

جدول رقم (4): نتائج (One Sample T-test).

الفرضية	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
واقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا	**27**	**3.84**	**.8978**	22.63	0.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (4)، نجد أن المتوسط الحسابي للعينة بلغ 3.84 بانحراف معياري 0.8978. وكانت قيمة اختبار t المحسوبة تساوي 22.63 عند قيمة دلالة إحصائية 0.000 والتي تعتبر أقل من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يشير إلى وجود فرق ذو دلالة إحصائية، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد واقع لتطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في ليبيا، وهذا التدقيق يظهر بشكل واضح.

هذه النتائج تدل على أن هناك واقعاً ملموساً وتطبيق جيد للتدقيق الشـــرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا. وهذا يتفق مع النتائج السابقة التي أظهرت أن المصارف الإسلامية في ليبيا تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، ولديها هيئات رقابة شرعية تشرف على التدقيق الشرعي. إن هذه النتيجة الإحصائية القوية تؤكد على أن التدقيق الشرعي الداخلي موجود ويمارس دوره بشكل ملحوظ في المصارف الإسلامية في ليبيا. وهذا يعكس الجهود المبذولة في هذا الجانب، على الرغم من وجود بعض التحديات التي يجب معالجتها لمزيد من تحسين وتطوير هذا الجانب الهام في تعزيز الصيرفة الاسلامية.

نتائج الدراسة :

1- يُمارس التدقيق الـشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ليبيا بشكل جيد. كما أن هناك حرص على الامتثال للضوابط الشرعية، مما يعزز من ثقة العملاء في المصارف الإسلامية في ليبيا ويُبرز أهمية الرقابة الشرعية في تحسين الأداء والالتزام.

2ـ تُظهر النتائج إن هيئات الرقابة الشرعية مستقلة عن الإدارة التنفيذية، مما يُعزز دور التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية ويُسهم في تحقيق أهدافه. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الغموض حول موقع ودور هذه الهيئات ضمن الهيكل التنظيمي للمصارف الإسلامية في ليبيا.

3- هناك بعض التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية والتي تتمثل في نقص الكوادر المؤهلة، وعدم وجود إجراءات عملية موحدة، إضافة إلى عدم استقلال الكافي لهيئات الرقابة الشرعية وتدخل الإدارة التنفيذية في عملها.

4- هناك حاجة إلى تطوير التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الليبية، وذلك لضمان تعزيز كفاءته وقدرته على تلبية المتطلبات المتزايدة في الصناعة المالية الإسلامية.

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصى الباحثان بما يلي:

1- تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن الإدارة التنفيذية للمصارف الإسلامية وتحديد دورها بشكل واضح ضمن الهيكل التنظيمي، وإبرز صلاحياتها ومسؤولياتها بما يضمن فاعلية التدقيق الشرعي الداخلي.

2- تطوير الكوادر البشرية المؤهلة والعمل على تدريبها وتأهيلها في مجال التدقيق الشرعي، من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية معتمدة من مؤسسات دولية وإقليمية مثل (أيوفي) تُركز على الجوانب المهنية والشرعية. وإقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات الخاصة بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة وتبادل الآراء والخبرات معها.

3- إعداد وصياغة دليل إجرائي عملي موحد للتدقيق الشرعي داخل المصارف الإسلامية يُعتمد كمرجع أساسي لعمليات التدقيق الشرعي، وذلك بهدف تحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف المصارف الإسلامية في ليبيا.

4ـ دعــم الأبحاث والدراسات الأكاديمية والعمل على إنشاء وحدات للبحوث والدراسات دال المصارف الاسلامية للعمل على تطوير التدقيق الشرعي ومواكبة التحديات التي تطرأ نتيجة للتطور السريع في المعاملات الاقتصادية خاصة من النواحي التكنولوجية المالية.

الهوامـــــــــش:

1ـ مسعود، محمد خليفة حميد علي ومحمد، مصطفى عمر، (2021): المنهجية وآلية تطوير عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة البيئة الليبية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، المجلد 25، العدد 50، ص85-113.

2- الخليفي، محمد. (2020). دور التدقيق الشرعي في تحقيق الشفافية المالية في المصارف الإسلامية. المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 4.

3- يحيى، فيحاء & ,محمود، ماجد. (2022). تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية العراقية ـ دراسة حالة في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي .مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،35-335 ,(1)14.

4- القحطاني، عبد الله. (2019). التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية .مجلة الدراسات الشرعية، *7*(3)، 45-67.

5- الدكاش، مهند. (2024). التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ضوء التحول الرقمي. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

6- عيسى، محمد. (2022). كفاءة التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الليبية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العربي، 12(4)، 88-102.

7- الصهبي، فخرالدين علي، وبوخارمة، عماد علي، والحصادي، ايمان قاسم، (2022). العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية (نموذج رقابي شرعي مُقترح). مجلة الدراسات الاقتصادية.196–173 ,(4)5.

(8)- Hassin, W. S. W., & Zan, U. M. S. M. (2018). Shariah Audit for Islamic Financial Institutions (IFI's): Issues and Challenges.

9- ماجد، وفيحاء، (2022)، مرجع سابق.

10- البحباح، عبدالرحمن رمضان، وفوزية ايكا يونيا، وغزالي محمد لطائف، (2021). الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي، الجامعة الإسمرائية الإسلامية، جامعة سونان امبيل الإسلامية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 8، العدد 1.
11- الدكاش، مهند، (2024)، مرجع سابق.
12- مشعل، عبدالباري. 2021 دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية)، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12. العدد 2، .2021
13- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015.
14- مالطي، سناء. وبودلال، حنان (2019) التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية بين الواقع والمأمول في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية .مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية 3-23 ,(2)2.
15- طه، آلاء عبدالواحد ذنون، (2017)، توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد 98، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
16- عيد، هشام عمر حمودي، (2013). نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على اعمال المصارف الاسلامية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد،9 العدد .29
17- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، 2015، مرجع سابق.
18- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، 2015، مرجع سابق.
19- تقرير مؤتمر الصيرفة الإسلامية – الواقع وسبل التطوير، (2021)، بنغازي- ليبيا.
20- تقرير مؤتمر الصيرفة الإسلامية، (2021)، مرجع سابق.
21- الصهبي، وأخرون، (2022)، مرجع سابق.
22- الصهبي، وأخرون، (2022)، مرجع سابق.
23- سيكاران، اوما. (2002). طرق البحث في الإدارة مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل علي بسيوني، عبد الله بن سليمان العزاز. جامعة الملك سعود.